

«الطيران المدني» تضع خطة تشغيلية لتسهيل إجراءات المسافرين صيفاً

وذكر ان موسم الصيف الحالي سيشهد توزيع الركاب على مباني مطار الكويت الدولي الأربعة لتخفيف العبء عن المبنى الرئيسي بعد انتقال ركاب شركة الخطوط الجوية الكويتية إلى مبنى الركاب الجديد رقم 4 وانتقال ركاب شركة طيران الجزيرة إلى مبنى الركاب رقم 5.

الفترة من يونيو لغاية سبتمبر المقبلين حوالي ستة ملايين راكب بزيادة قدرها ثمانية في المئة عن العام الماضي إذ كانت تبلغ نحو 5.5 مليون راكب. وأضاف الفوزان انه من المتوقع أيضا تسيير نحو 43 ألف رحلة خلال هذه الفترة بزيادة تسعة في المئة عن العام الماضي إذ كانت تبلغ نحو 39 ألف رحلة.

أكدت الإدارة العامة للطيران المدني استعداداتها لاستقبال المسافرين خلال موسم الصيف باعتماد الخطة التشغيلية لمباني مطار الكويت الدولي وذلك لانسيابية الحركة وتسهيل الإجراءات للمسافرين. وقال المدير العام للإدارة المهندس يوسف الفوزان لـ (كونا) انه من المتوقع أن تصل حركة المسافرين خلال

أمير البلاد يت رأس وفد

الكويت في قمم مكة الثلاث



سمو الأمير لدى مغادرته البلاد

غادر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والوفد الرسمي المرافق لسموه أرض الوطن صباح أمس متوجها إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة وذلك لترؤس سموه وفد دولة الكويت في القمة الطارئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والقمة العربية الطارئة والدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والمزمع عقدها في مدينة مكة المكرمة. وقد كان في وداع سموه على أرض المطار سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة بالإنيابة عيسى الكندري وكبار المسؤولين بالدولة. ويرافق سموه وفد رسمي يضم كلا

من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير المالية الدكتور نايف الحجرف ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد علي الشعلة ووكيل الديوان الأميري ومدير مكتب صاحب السمو أمير البلاد أحمد الفهد والمستشار بالديوان الأميري محمد أبو الحسن ورئيس المراسم والتشريفات الأميرية الشيخ خالد العبدالله ونائب وزير الخارجية خالد الجارالله ورئيس الشؤون الإعلامية والثقافية بالديوان الأميري يوسف الرومي ورئيس الشؤون السياسية والاقتصادية بالديوان الأميري الشيخ فواز سعود ناصر سعود الصباح وكبار المسؤولين بالديوان الأميري ووزارة الخارجية.

ترأس الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي مساء الأربعاء في مدينة جدة وفد دولة الكويت المشارك في اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (قمة مكة.. يدا بيد نحو المستقبل) المقرر عقدها في 31 مايو 2019 بمكة المكرمة.

وسيتم خلال الاجتماع استعراض جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال تحضيراً للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والذي يصادف هذا العام الذكرى الخمسون على إنشاء منظمة التعاون الإسلامي.

وقد ضم وفد دولة الكويت مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية الشقيقة الشيخ علي الخالد ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين وقنصل عام دولة الكويت في جدة ومنذوها الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي الوزير المفوض وائل العنزي وعددا من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.

من جهة أخرى التقى الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الليلة قبل الماضية في مدينة جدة وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة أيمن الصفدي وذلك على هامش اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (قمة مكة: يدا بيد نحو المستقبل) والمقرر عقدها غدا الجمعة في مكة المكرمة.



الشيخ صباح الخالد خلال الاجتماع



الخالد يستقبل وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي

إعلاميون وباحثون كويتيون يؤكدون

أهمية قمة مكة بإرساء السلام بالمنطقة

في كل من سورية واليمن والعراق إلى جانب التهديدات الجديدة المتمثلة في حشد القوات الأمريكية في مياه الخليج العربي والمواجهة المحتملة مع إيران. ودعا العجمي إلى توحيد الصفوف وحشد كل الجهود لمواجهة تلك التهديدات والتأكيد على توحيد الكلمة والمواقف لتجنب المنطقة ويلات الحروب المدمرة واتخاذ القرارات المناسبة في القمة لحماية أمن واستقرار الدول الإسلامية. وشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جميع القضايا المشتركة لاسيما تحسين صورة العالم الإسلامي المغلوطة أمام المجتمع الدولي ومواجهة التهديدات الإرهابية والمنطرفة التي تزعزع أمن واستقرار الدول الإسلامية وشعوبها.

وأكد أهمية توجيه خطاب سياسي موحد ومتفق عليه من جميع الأطراف المشاركة في القمة لتجنب المنطقة تداعيات الحرب المحتملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والدفع باتجاه الحلول السلمية التي تهدف إلى حفظ أمن واستقرار المنطقة.

وأعرب عن أمله في أن تكون هناك مواقف إسلامية جادة من رؤساء وقادة الدول الإسلامية المشاركة في القمة تجاه ما يسمى ب (الاسلامفوبيا) وذلك عبر انشاء مراكز إعلامية تعنى بتغيير الصورة السلبية عن الاسلام ونشر مبادئ وأفكار الدين الاسلامي المعتدل امام المجتمع العالمي. ولفت إلى أهمية إيصال رسالة للمجتمعات العالمية أجمع توضح فيها معنى الدين الاسلامي الذي يقوم على التعايش السلمي مع الشعوب ولا يشكل خطرا على المجتمعات والديانات الأخرى. وأكد ضرورة أن تنقل هذه الرسالة بجميع اللغات العالمية لتصل إلى كل مكان من هذا العالم الفسيح إلى جانب تقديم نماذج اسلامية مشرفة تعكس سماحة الدين الاسلامي وتعرّض من الصورة الإيجابية لاسلام والمسلمين.

وأشار إلى ضرورة وجود منهجية واضحة في عمل مركز الإعلام الاسلامي تهدف إلى إبراز الصورة الحقيقية للدين الحنيف المتسامح بطريقة احترافية يتقبلها الآخر وترسخ المبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على مبدأ الاعتدال والتسامح أملا أن تخرج القمة بقرارات وتوصيات في هذا المجال تصب في خدمة الاسلام والمسلمين.

جميع الدول الأعضاء في المنظمة واستغلال الفرص الاستثمارية بما يعود بالفائدة والمنفعة على الشعوب الإسلامية. من ناحيته قال رئيس قسم الاعلام في جامعة الكويت الدكتور مشاور الراجحي إن الدول الإسلامية بقيت منذ انطلاق منظمة التعاون الاسلامي بعيدة عن الخطوات العملية الجادة لتعزيز مجالات التعاون الاقتصادي بينها على الرغم مما تشكل تلك الدول من ثقل اقتصادي كبير يمكن استغلاله في النهوض بالمستوى المعيشي للشعوب الإسلامية.

وأكد الراجحي ضرورة وجود خريطة طريق اقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة لإيجاد تكتل اقتصادي قوي في ضوء التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن داعيا إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمالية والطاقت الشبائية التي تملكها الدول الإسلامية. وأوضح أنه لا يمكن مواجهة الازمات التي تعانيها الدول الإسلامية مثل التخلف والإمية والجهل في وجود ضعف الروابط والتماسك بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي وزيادة حدة التوترات والفرقة والخلافات.

وشدد على ضرورة معالجة التوترات والخلافات السياسية بين الدول الإسلامية عبر اتخاذ خطوات عملية جادة في قمة مكة من شأنها تقرب وجهات النظر بين الإشقاء المسلمين والاتفاق على حلول مناسبة تهدف الى النهوض بمستوى التعليم في العالم الاسلامي والقضاء على البطالة والتصدى لقضايا الجهل والتخلف. ودعا الراجحي إلى تنظيم المؤتمرات والندوات مع الآخر وفتح آفاق الحوار السلمي الذي ينشر مبادئ السلام ويتصدى للأفكار المغلوطة التي تشوه صورة الدين الاسلامي الحنيف للتقليل من الاخطار التي تواجه المسلمين في الدول الأجنبية.

وذكر أنه لا يمكن تصحيح الصورة المغلوطة عن المجتمع الاسلامي الا عبر إطلاق دعوات التعايش السلمي والتسامح عبر تنظيم حملات محلية وعالمية تنقل الصورة الحقيقية للدين الاسلامي المعتدل المؤيد للامن والسلام بين شعوب العالم والرافض لجميع صور الارهاب والتطرف بكل اشكاله.

بدوره قال استاذ الاعلام في جامعة الكويت الدكتور فواز العجمي إن أمام قادة ورؤساء الدول الإسلامية في قمة مكة تحديات كثيرة ومعقدة تتمثل في الاوضاع الإقليمية المضطربة

أكد إعلاميون وباحثون كويتيون اليوم الخميس أهمية الدورة الـ 14 العادية لمنظمة التعاون الإسلامي المقرر عقدها بمكة المكرمة اليوم الجمعة لتوحيد المواقف الإسلامية وإرساء السلام والاستقرار في المنطقة لاسيما في ضوء التطورات الأخيرة التي تشهدها. وأعرب هؤلاء في لقاءات متفرقة مع (كونا) عن أملهم في أن يخرج قادة ورؤساء الدول الإسلامية من هذه القمة بقرارات وتوصيات تسهم في النهوض بمستقبل أفضل للأمة وتخدم مصالح الشعوب الإسلامية وتحقق تطلعاتها وآمالها.

وقال الباحث في علم الاجتماع السياسي الدكتور محمد منيف إن القمة الإسلامية المرتقبة في مكة المكرمة تواجه تحديات سياسية وأمنية ما يتطلب تعزيز التعاون لمعالجة الاوضاع في اليمن وسوريا وليبيا والعراق إلى جانب منع أي تدخل خارجي في شؤون تلك الدول.

وأشار إلى أهمية توحيد المواقف ازاء آخر التطورات في المنطقة وذلك عبر التأكيد على الحلول السلمية والدعوة إلى التهدئة وتجنب الصروب المدمرة التي تهدد أمن واستقرار الشعوب والدول.

وأكد أهمية انعقاد (قمة مكة) لما تمثله هذه المدينة المقدسة من مكانة دينية تجمع كل المسلمين إضافة إلى كونها قبلة للاجتماعات السياسية الناجحة عند تفاقم الأزمات.

ولفت إلى الاجتماع الرباعي الذي حدث في مثل هذا الوقت من شهر رمضان العام الماضي بهدف انقاذ الأردن من أزمة اقتصادية عندما اجتمعت السعودية والكويت والامارات بحضور الأردن لتقديم مساعدات مالية له بلغت نحو 2.5 مليار دينار كويتي (نحو 8.25 مليار دولار أمريكي) لتعديل أوضاعه الاقتصادية وإخراجه من أزمة المالية.

ودعا إلى إيجاد تصور عملي لتدشين حملة عالمية تحمي صورة الاسلام ومكانة المسلمين تتصدى لكل أشكال الأعمال العدوانية ضد المسلمين واستهدافهم إلى جانب مد تفعيل جسور الحوارات الثقافية والفكرية والحضارية بين دول منظمة التعاون الاسلامي ودول العالم الأخرى.وشدد على ضرورة أن تركز (قمة مكة) على التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول الإسلامية عبر الاستفادة من الثروات المادية والبشرية الهائلة التي تمتلكها تلك الدول والدخول في تكتلات اقتصادية كبيرة تضم

الكويت: إيجاد أطر وطنية ودولية سيوقف

الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية



جواهر إبراهيم الديعج

كما لفتت الصباح إلى أن مجلس الامن ناقش في وقت سابق هذه المسألة ثلاث مرات خلال الاعوام 2007 و 2013 و 2018 معربة عن تطلعها لان يتوصل المجلس إلى حلول ملموسة وواقعية لهذه المسألة لحظر الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وأكدت الحاجة إلى تضافر الجهود لعدة جهات دولية ووطنية تشمل كل أصحاب المصلحة إضافة إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المعنية من جانب آخر وذلك من خلال وضع سياسات أكثر فعالية ومجدية وواقعية تهدف نحو تحقيق مواجهة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وأوضحت الصباح «أن التقارير تظهر ان 40 بالمئة من النزاعات التي شهدها العالم خلال الـ 60 سنة السابقة كانت بسبب المصادر الطبيعية وأغلبها نشبت بسبب ضعف المؤسسات الوطنية وأنه في عام 1990 كان 75 بالمئة من تمويل الحروب الأهلية في إفريقيا يأتي من الثروات الطبيعية فينالتالي لابد للمجتمع الدولي من تقديم الدعم والمساندة للحكومات الوطنية لتمكينها من القضاء على هذه الظاهرة».

دعت الكويت إلى إيجاد أطر قانونية وطنية ودولية «متطابقة ومتجانسة» تحظر بشكل قاطع الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، مؤكدة أن هذا من شأنه إيقاف هذه الظاهرة ووضع حد «لهذا الاستغلال الذي طالما يؤدي إلى استمرار زعزعة الاستقرار في إفريقيا».

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقته مساء الأربعاء السكرتير الأول في بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة جواهر إبراهيم الديعج في اجتماع الفريق العامل لمنع نشوب النزاعات وحلها في إفريقيا التابع لمجلس الأمن بعنوان (الأسباب الجذرية للصراع في إفريقيا). وقالت الصباح: إن هذه التشريعات القانونية والمساءلة يتعين ان تكون بمثابة رادع وأداة لمنع نشوب الصراعات وتسهم في نهاية المطاف في تحسين وضع التنمية فضلا عن تطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية وشعوبها. وأشارت إلى أن مجلس الأمن أكد مسبقا أن قمة صلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في إفريقيا واندلاع النزاعات حيث تعد هذه الظاهرة سببا رئيسيا ليس لنشوب النزاعات فحسب بل تعتبر أحد الأسباب الأساسية لإطالة أمد هذه النزاعات.